

صوفان جروب: أردوغان يحقق تقدماً كبيراً في الخليج



نشرت مجموعة صوفان للاستشارات الامنية والاستخباراتية تقريراً يستعرض التقدم الكبير الذي أحرزه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في تحسين علاقاته مع دول الخليج.

وقالت المجموعة إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان زار في منتصف يوليو ثلاث دول خليجية رئيسة - المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر - بعد إعادة انتخابه في مايو.

وتوترت علاقات أردوغان مع السعودية والإمارات منذ انتفاضات الربيع العربي 2011، ذلك أن حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي والذي يقوده أردوغان بتلك الثورات، في حين نظر الحاكم الفعلي للسعودية محمد بن سلمان والرئيس الإماراتي محمد بن زايد آل نهيان إلى تلك الثورات والحركات الإسلامية المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين التي استفادت منها باعتبارها تهديداً لسلطة القادة العرب والاستقرار الإقليمي. كذلك توترت علاقات تركيا مع السعودية بشكل خاص بسبب دور محمد بن سلمان في مقتل الصحفي السعودي المعارض جمال خاشقجي عام 2018 على يد عملاء سعوديين في قنصلية المملكة في اسطنبول. وخلصت المخابرات الأمريكية إلى أن محمد بن سلمان وافق على الاغتيال.

لطالما كانت قطر متحالفة مع تركيا، ومثل أنقرة، تدعم دمج الحركات الإسلامية في العملية السياسية المشروعة وتعتبرها تعزز الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل بدلاً من تقويضه. وكان تحالف قطر مع تركيا أحد العوامل وراء قرار السعودية والإمارات عزل قطر في عام 2017. وكشرط لإنهاء المقاطعة، طالبت الدولتان قطر بطرد ما يقرب من 5000 من القوات التركية التي استضافتها قاعدة طارق بن زياد العسكرية خارج الدوحة - وهو مطلب رفضه أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني مراراً.

وفي أوائل عام 2021، مع تلاشي آثار الربيع العربي إلى حد كبير، جرى تسوية الصدع داخل الخليج رسمياً. وفي أبريل 2022، نقلت تركيا قضية المحكمة بشأن مقتل خاشقجي إلى السلطات السعودية، مما مهد الطريق أمام محمد بن سلمان لزيارة تركيا بعد شهرين. وتزامنت الزيارة مع قيام السعودية بوقف جميع الإجراءات التقييدية التي كانت تستهدف تركيا وتطبيع العلاقات الثنائية. وحذت الإمارات حذوها بتوسيع مشاركتها مع أردوغان.

تغيرات جيوسياسية

وأوضحت المجموعة أن الظروف الجيوسياسية والإقليمية المتغيرة أضافت زخماً لعودة تركيا إلى حظيرة الخليج. وأدى الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 إلى تحويل التركيز العالمي للولايات المتحدة مرة أخرى نحو أوروبا والتزاماتها تجاه الناتو، الذي تُعد تركيا عضواً فيه، وبعيداً عن الشرق الأوسط إلى حد ما.

وعززت مركزية حرب أوكرانيا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة مخاوف السعودية والإمارات الكبيرة بشأن التزام الولايات المتحدة بأمن الخليج وردع إيران، مدفوعة باستجابة الولايات المتحدة الصامتة نسبياً على الإجراءات العدوانية المدعومة من إيران ضد دول الخليج. ونتيجة لذلك، استكشف جميع حكام الخليج تقريباً شراكات أمنية جديدة مع بعضهم البعض وكذلك مع الصين وتركيا ودول أخرى نشطة في المنطقة.

ظهرت إمكانات تركيا باعتبارها شريكاً دفاعياً لدول الخليج من خلال الأداء المتميز للطائرة المسيرة التركية من طراز بايقدار، والتي استخدمتها أوكرانيا وكان لها تأثير كبير ضد الدروع الروسية. بالإضافة إلى ذلك، أبطت دبلوماسية أردوغان مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين صادرات الحبوب الأوكرانية تتدفق إلى الأسواق العالمية معظم مدة الحرب قبل انسحاب روسيا الأخير من الاتفاقية الشهر الماضي.

وأشاد حكام الخليج، الذين سعت استراتيجياتهم الإقليمية باستمرار إلى تأمين طرق الإمداد بالغذاء، بصفقة الحبوب. كما انحازت تركيا ودول الخليج إلى قضايا إقليمية أخرى. وفي حين دعمت تركيا والإمارات طرفي نقيض في الحرب الأهلية الليبية، يسعى البلدان إلى إنهاء انخراطهم في الصراع. وفي غضون ذلك، تحركت تركيا لاستعادة العلاقات مع نظام الأسد في سوريا، الذي رحبت به جامعة الدول العربية رسمياً في الجامعة العربية في مايو.

الاقتصاد حافز أساسي لتركيا

وأضافت المجموعة أن تحقيق التوازن بين التقارب مع المملكة والإمارات إلى جانب الحفاظ على علاقات وثيقة مع قطر كان أمراً ضرورياً لأردوغان. في الأشهر التي سبقت انتخابات تركيا الرئاسية في مايو، أشارت استطلاعات الرأي إلى أن أردوغان قد يخسر أمام معارضة موحدة مدعومة بالظروف الاقتصادية المحلية السيئة. وكان التضخم التركي مرتفعاً للغاية - حوالي 40% على أساس سنوي وقت الانتخابات - ويرجع ذلك جزئياً إلى ضغط أردوغان على البنك المركزي في البلاد لخفض أسعار الفائدة بدلاً من رفعها، في حين وصلت قيمة عملة تركيا مراراً إلى مستويات منخفضة جديدة. بالنسبة لأردوغان، ربما كان فتح التدفقات من أموال الاحتياطي المالي الوفيرة لدول الخليج أمراً أساسياً ليس فقط لتأمين إعادة انتخابه، ولكن أيضاً لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد التركي.

أودعت السعودية 5 مليارات دولار في البنك المركزي التركي في مارس لمساعدة تركيا على التعامل مع آثار زلزال فبراير الكبير، وتثبيت قيمة الليرة، والإشارة إلى تحسين العلاقات. مستفيداً من زيارة الإمارات الشهر الماضي، أفادت تقارير أن أردوغان تلقى التزامات بقيمة 11.5 مليار دولار كمساعدة مالية للمساهمة في دعم احتياطي تركيا المستنفدة من النقد الأجنبي، وقيمة الليرة، والعجز المتناقل في الميزانية. وكجزء من الحزمة، تعهد صندوق ثروة السيادي في الإمارات بشراء سندات تركية بقيمة 8.5 مليار دولار لتمويل بناء منازل في مناطق تركيا التي دمرها زلزال فبراير. كما خصصت 3 مليارات دولار من الائتمان للشركات التركية التي تسعى لتصدير السلع والخدمات إلى الإمارات العربية المتحدة والأسواق الخارجية الأخرى. كما وقعت تركيا والإمارات اتفاقيات من شأنها، إذا نُفذت بالكامل، زيادة الاستثمار المباشر الإماراتي بشكل كبير في تركيا.

شريك استراتيجي

وتضيف المجموعة أن عديداً من اتفاقيات التعاون الاستراتيجي والدفاعي الأخرى التي جرى التوصل إليها خلال الرحلة يبدو أنها حولت تركيا إلى شريك استراتيجي محوري محتمل بعد أن كانت السعودية والإمارات تعتبر النفوذ التركي على مدار العقد الماضي مزعجاً للاستقرار. ووافقت السعودية على شراء الطائرة المسيرة التركية المتقدمة من طراز أكينشي في صفقة من المرجح أن تزيد قيمتها عن مليار دولار. وصف الرئيس التنفيذي لشركة بايكار، هالوك بيرقدار، الصفقة بأنها «أكبر عقد لتصدير الدفاع والطيران في تاريخ جمهورية تركيا». بينما أعربت السعودية وتركيا عن «تصميمهما» على تعزيز التعاون الدفاعي الثنائي، اتفقت تركيا والإمارات على إنشاء «مجلس استراتيجي» لتعزيز علاقاتهما الدفاعية وتطوير برامج إنتاج دفاعية مشتركة.

وخلال توقف أردوغان في قطر، أكد البلدان من جديد شراكتهم الواسعة بالفعل، بما في ذلك من خلال توقيع إعلان يؤكد أن «كلا البلدين يشتركان في نهج مماثل بشأن مختلف القضايا الإقليمية والدولية». ويمكن أن يؤدي التوسع الإضافي في العلاقات الأمنية بين تركيا وجميع دول الخليج، بشكل جماعي، في نهاية المطاف إلى إنتاج دور للبحرية التركية المجهزة تجهيزاً جيداً نسبياً لمساعدة تحالفات الأمن الخليجية على القيام بدوريات في طرق شحن النفط وردع التهديد البحري الإيراني للشحن التجاري في الخليج.